

بتاريخ: 28 سبتمبر 2022 العدد: 682 المصدر: الوطن (2022-8-30)

«الوزراء» يختتم جلسات الحوار حول وثيقة ملكية الدولة بمناقشة مستهدفات السياحة والفنادق



اختتم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، جلسات الحوار المجتمعي الذي أطلقته الحكومة حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، اليوم الثلاثاء، بعقد جلسة لمناقشة مستهدفات الوثيقة بقطاع السياحة والفنادق، بحضور عدد من نواب البرلمان، وممثلي الاتحاد المصري للغرف السياحية، وكذلك عدد من الشركات العاملة في مجال الاستثمار السياحي والفندقي.

[رابط الخبر](#)

الرأي

مع اختتام مجلس الوزراء جلسات الحوار حول وثيقة ملكية الدولة والذي دار منذ يونيو الماضي، وفي نفس الوقت مع عدم الإعلان بعد عن التعديلات التي بالتأكيد يفرضها نتائج هذا حوار، لابد من التأكيد على أن هدف الجميع هو تحسين الوثيقة والتأكد من تحقيقها الغرض الأصلي منها وهو طمأنة القطاع الخاص الداخلي والخارجي من عدم مزاحمة الدولة في أي مجال وكذلك حثه على الاستثمار في مختلف المجالات دون قلق، بل حثه أيضا على السعي وراء الفرص الاستثمارية في مصر قبل أي دولة أخرى بسبب تحقيق الشفافية الكاملة في هذا الموضوع شديد الحساسية الذي قد تجبن دول أخرى كثيرة عن الخوض فيه.

هذه الأهداف الهامة والمحورية في هذه المرحلة تحديدا من تاريخ مصر الاقتصادي تزيد من أهمية الوثيقة المقترحة وبالتالي الحرص الشديد علي عرضها بالأسلوب السليم لأن القصور في هذا الاتجاه قد يعكس نتائجها الإيجابية ويؤدي إلى نفور القطاع الخاص المحلي والأجنبي بلا رجعة في وقت تتنافس فيه الدول بشكل محموم على جذب الاستثمارات.

من هذا المنطلق، يطرح رأي في خبر نقاط محده نتمنى أن تؤخذ في الحسبان عند تحسين الوثيقة قبل عرضها للموافقة النهائية.

1. بداية من الهام توضيح ما المقصود باستثمارات الدولة أو القطاع العام في الوثيقة، حيث يوجد نوعان للقطاع العام: القطاع العام التقليدي التابع لوزارة قطاع الاعمال، والقطاع العام الجديد في صورة استثمارات الجيش والجهات الأمنية المختلفة في كل المجالات، ومشكلة الحدود الفاصلة ليست مع النوع الأول ولكن مع النوع الثاني لانتشاره في كل المجالات ومن ثم حدوث المزاحمة وغياب التنافسية الصحية في ممارسة الأعمال. إن دمج القطاعين بالشكل المعروف في الوثيقة التي طرحت للنقاش المجتمعي يخالف قواعد الحوكمة ولا يحل المشكلة بل يعقدها لأنه قد يُري على أنه تقنين وضع ليس سليما بالضرورة والأصل في الأمور ألا يكون موجودا وهذا بالتأكيد ليس هدف الوثيقة.

2. في نفس الإطار من الهام توضيح التعريفات المختلفة بشكل شفاف لا يسمح باللبس أو إساءة الاستخدام، على سبيل المثال من الهام توضيح مفهوم الأمن القومي وهو أحد العناصر الحاكمة في توزيع القطاعات في الوثيقة وتحديد ما تنوي الدولة التخرج منه وما تنوي البقاء فيه، لأن بعض القطاعات التي تحتفظ بها الدولة لا علاقة لها بالأمن القومي وتكاد تكون غير منطقية، فلماذا ترك الصناعات الغذائية من الخضروات والاحتفاظ باللحوم والتمسك بالألبان؟

3. كذلك مجرد وجود الربحية كأحد عناصر القرار يوحي بأن الدولة تحتفظ بما فيه ربحية وتترك البقية للقطاع الخاص، بينما الأصل أن تفسح الدولة المجال للقطاع الخاص للتنفيذ وتُحصّل منه الضرائب ولا تتدخل مستثمرة إلا في الحالات التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها لعدم ربحيتها أو ارتفاع نسبه المخاطرة، وهذا مذكور كأحد المعايير المحددة للقطاعات التي سيتم التخرج منها وبالتالي هناك حاجة للمراجعة حتى تتفق تفاصيل الوثيقة القطاعية من دباجة الوثيقة نفسها.

4. هناك حاجة لمراجعة مصطلحات بعينها، على السبيل المثال مصطلح 'السماح للقطاع الخاص بالدخول في أي من المجالات' يوحي فوراً بأن الأصل في الاستثمار هو الدولة وليس القطاع الخاص، وهو بالتأكيد خلاف المعلن بشأن قناعة الدولة كما تؤكد جميع التصريحات الرسمية.

5. من الهام أيضاً توضيح الدور المستقبلي للدولة في القطاعات التي ستخرج منها، هل يمكن لها العودة مره أخرى؟ هل سيكون هناك استثمارات جديدة في نفس المجالات؟ فمن الهام التأكيد على الخروج الكامل للدولة وبالتالي تصبح الوثيقة مفيدة ودالة بشكل جيد لأنها تتعامل مع مشكلة وضع حالي بدون المصادرة على المستقبل فيطمئن الجميع وتظهر فيه الدولة بالرقى والشفافية المستهدفة.

6. ومن الضروري، أن تُصحب الوثيقة بعد المراجعة بقرار أو إعلان واضح عن فتح كل المجالات للقطاع الخاص وتيسير اجراءات ذلك، مع فتح المجال لمشاريع الـ ppp في مجالات البنية التحتية على أن تكون مساهمة الدولة بالأرض بما يحقق أقل تكلفة ممكنة على الدولة خصوصاً في الظروف الحالية، وتتخرج الدولة تدريجياً من المشاريع الحالية البعيدة عن مجالات الحربية أو الدفاع، أي الأمن القومي بمعناه المحدد.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن أخذ هذه النقاط في الحسبان سيجعلها وثيقة تاريخية تحتسب للنظام في تحقيق اصلاح مؤسسي جاد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

جميع الحقوق محفوظة
2022 ECES (c) المركز المصري للدراسات الاقتصادية

